



زينب التاجر

Zainab.Hasan@alwasatnews.com

## مفصولون مع وقف التنفيذ!

□ مازال الوقت مبكراً للتفاوض بعودة المفصولين، فلغة الأرقام في وطننا الصغير الذي تلعب في حراكه وسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً، قادرة على التمييز بين التصريحات «المعلبة» والمصدرة للاستهلاك الخارجي وبين النوايا الصادقة، فبعد كثرة التصريحات الرسمية التي عنونت بعودة المفصولين خلال أسبوعين تارة أو خلال 10 أيام تارة أخرى؛ أصيب المواطن برد فعل طبيعي ممثل في عدم الثقة بكل تصريح يصب في هذا السياق.

ومع إعلان وزارة التربية والتعليم أخيراً نيتها بإعادة مفصوليها والبالغ عددهم 79 مفصلاً اعتباراً من الأول من يناير/ كانون الثاني، فإن الأيام القليلة المقبلة ستكشف بلغة الأرقام، عدد من عاد فعلاً، ومن لم يزل على قوائم المفصولين، كما ستكشف آلية عودتهم ومواقفهم وتعويضهم عن شهور الفصل التي بالضرورة ستشكل تحدياً بالنسبة إلى المفصولين العائدين.

ما يثير الاستغراب هو أن الوزارة تصر في معظم التصريحات المتعلقة بالمعلمين على تبديل تصريحاتها بسطرين يدوران حول أن المعلمين تغيبوا عن العمل وبذلك أسهموا في تعطيل الحركة التعليمية وبناء عليه تمت معاقبتهم بالفصل وهو الأمر الذي يتناقض تماماً مع ما جاء في نتائج اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والتي أكدت أن عمليات الفصل والإيقاف التي جرت على موظفي القطاعين العام والخاص كانت غير قانونية وغير مبررة فضلاً عن تحديثها عن مشروعية الإضراب عن العمل وعدم جواز معاقبة المضربين باعتباره عملاً نقابياً.

وليسجل التاريخ، فقد ذكر تقرير اللجنة في فقرته (1448) أنه ليس بوسع اللجنة أن تثبت ما أكده ديوان الخدمة المدنية ووزارة العمل وعدة شركات من أن إضرابات الموظفين التي حدثت خلال فبراير/ شباط ومارس/ آذار العام 2011 غير قانونية لأن لا علاقة لها بقضايا عمالية ولكن يبدو أن إضرابات العمال التي وقعت خلال فبراير ومارس 2011 كانت في الحدود التي يجيزها القانون (...).

وبناء على ما سبق نأمل من الوزارة أن تطلق تصريحاتها المقبلة بلغة أخرى تتناسب مع ما جاء في التقرير.

لا تشكل عودة المفصولين المشكلة الوحيدة في ملف التربية المثقل، فهناك كثير من المعلمين يجوز أن يطلق عليهم «مفصولون مع وقف التنفيذ»، فمذ زهاء عشرة الشهور تقوم الوزارة بالاستقطاب من رواتبهم بنسبة تتراوح ما بين 50 و70 في المئة بحجة تنفيذ عقوبات إدارية، والسؤال الذي يطرح نفسه متى تنتهي هذه العقوبة أو تخرج الوزارة من صمتها بتصريح مقنع على أقل تقدير، فالوزارة ليست بمؤسسة خيرية يعمل منتسبوها بلا مقابل.

وفي تصريح سابق لرئيس ديوان الخدمة المدنية أحمد الزايد ذكر عبارة أن «الأجر يُصرف على قدر العمل»، وبما أن المعلمين يباشرون أعمالهم منذ 10 شهور فإنه يجب أن تصرف لهم رواتبهم كاملة؟! وقد خلص تقرير «لجنة تقصي الحقائق» في الفقرة (1450) إلى أن كثيراً من حالات الفصل التي زعم أنها تستند إلى التغيب عن العمل كان الدافع إليها في حقيقة الأمر الانتقام من الموظفين الذين اشتبه في ضلوعهم في المظاهرات (...). فهل ما فعله الوزارة بمواصلة استقطاب رواتب المعلمين يدخل ضمن «دافع للانتقام»؟

# جدلية امتدادات القرى



أحمد الصفار

ahmed.alsaif@alwasatnews.com

□ مشروعات امتدادات القرى التي تنفذها وزارة الإسكان في عدد من مناطق البحرين؛ جاءت بدعم من عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، للحفاظ على النسيج الاجتماعي للقرى، ونظراً إلى اشتراك هذه المناطق بمواصفات وروابط قلما توجد في مناطق أخرى.

ومحافظة العاصمة والمحرق، خير دليل على تغير التركيبة الاجتماعية وتخلخلها، إذ توغلت العمالة الآسيوية وسط الأحياء السكنية فيها بعد أن حزم المواطنون حقائبهم باتجاه المدن الحديثة، كمدينة عيسى ومدينة حمد ومدينة زايد وغيرها من المشروعات الإسكانية البعيدة عن الأماكن التي ولدوا وتربوا وسط أزقتها، تاركين خلفهم عبقها الذي يشكل جزءاً من هويتهم الوطنية وانتمائهم الجذري المرتبط بها.

والحقيقة تقول إن غالبية البحرينيين من ذوي الدخل المحدود، اضطروا إلى التوسع في بيوت آبائهم والبقاء مع عدد كبير من الأفراد، على ألا يستسلموا إلى مرارة الإجراءات المرتفعة في ظل غياب قانون صريح ينظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، ما يفسح المجال للتلاعب في الأسعار.

وعندما تمت الاستجابة لطلباتهم وتسلموا مفاتيح

بيوتهم الجاهزة؛ اضطروا تحت إلحاح الحاجة وضيق المكان إلى مغادرة مناطقهم الأصلية، حاملين في نفوسهم ألم الحرمان من الجيران والأحباب وأصدقاء الطفولة. وحتى الساعة، لا يزال مشروع امتدادات القرى قائماً ضمن أجندة وزارة الإسكان، على رغم الخلاف الشهير الذي تسبب به في قرية النويدرات قبل سنوات، إذ كان رئيس مجلس بلدي الوسطى الراحل إبراهيم حسين، أول من تقدم بمقترح إنشائه لتلبية طلبات أهالي القرى الأربع (النويدرات، المعامير، العكر الشرقي والعكر الغربي)، وبعد إعادة توزيع الدوائر الانتخابية في العام 2006 وتقليص الدوائر الانتخابية البلدية إلى أربعين بدلاً من خمسين دائرة، انتقل النطاق الجغرافي للمشروع إلى الدائرة الثامنة بدلاً من الخامسة.

وفي العام 2008 تغير اسمه إلى «هورة سند» بدلاً من «النويدرات الإسكاني»، فيما أصيب الأهالي بالدهشة، وخصوصاً أنهم وافقوا على بيع أراضيهم لإنشاء المشروع على أن يستفيد منه أبناؤهم، إلا أن وزارة الإسكان في تلك الفترة غيرت توجهها فجأة، ما أثار لغطاً ومناقشات حادة بين عدد من النواب وأعضاء المجلس البلدي، فانقسموا إلى فريقين، الأول دافع عن حق القرى في استغلال المساحات المحيطة بها لإنشاء مشروعات إسكانية تحفظ هويتها وتركيبها الاجتماعية، وتلبي الطلبات الإسكانية فيها بصرف النظر عن أقدمية الطلب أو حدثته، والثاني يرى أنه من الأجدر الانتهاء من القوائم القديمة التي تعود إلى العام 1992 و1993، حتى وإن كان أصحابها من مناطق متفرقة أو محافظات مختلفة، فالأهم بالنسبة إلى هذا الفريق هو الانتهاء من الأقدم فالأحدث تباعاً وليس العكس.

وبعد مفاوضات وشد وجذب، وإعتصامات قادها كلا الجانبين، خلص رأي وزارة الإسكان إلى توزيع 45 بيتاً لخامسة الوسطى و45 بيتاً للثامنة، و140 بيتاً للطلبات

## القطاع الخاص والفكر الخاطئ للنمو

إعلان لصحيفة، يقوم بتأسيس شركة للإعلانات، ويروج لنفسه.

وهذا شيء مخيف، لأنه يعني عملياً محاولة لاحتكار الأموال، وتدويرها في نطاق ضيق، ما يحرم آلاف المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من حركة دوران الأموال في السوق.

كما أنه سيؤدي إلى بيئة ضارة للمؤسسات الناشئة، وتراجع الشباب عن فكرة تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتدهور حاد في عمليات البيع والشراء يرسم في ملامحه خريطة لعمليات إفلاس واسعة النطاق، والأكثر خطورة، هو إغلاق الباب على أفراد المجتمع من الترقى من مستوى الفقر إلى مستوى الغنى، وهو ما يعني تهديد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على المدى البعيد أو بمعنى آخر الذي سيولد فقيراً سيعيش فقيراً طوال عمره، والذي ولد غنياً سيعيش غنياً، وسيكون المواطن محكوماً بولادته لا بقدراته وقيمه كإنسان.

هذا الفكر بدأ يطبق، إذ تجد بعض أصحاب الأعمال كالأخطبوط يؤسس شركات لا علاقة لها بمجال عمله، ويدخل في نشاطات تجارية وصناعية واقتصادية خارجة عن نطاق مجاله ونشاطه.

يعتقدون بأنهم يحسنون صنعا، لكن سينقلب السحر على الساحر، وسيزول أثرهم من السوق، لأن السوق قائمة على أسس وموازن، والخروج عنها يقود إلى أزمة، لا تنتهي إلا بالرجوع إلى المسار الصحيح.

على سبيل المثال، شركة نفط البحرين (بابكو)، تطرح مئات المناقصات والعقود بعشرات الملايين من الدنانير سنوياً، تستفيد منها الشركات المتوسطة والصغيرة، وهنا تحدث حركة قوية لدوران الأموال في السوق، وظهور الفرص وتوفير الوظائف وتحريك عجلة النمو الاقتصادي، لكن، ماذا لو أن «بابكو» خرجت عن عملها الأساسي، وقامت بتأسيس شركات تابعة لها، وأرست كل المناقصات عليها؟ وبدل أن ترسي عقداً على شركة صغيرة لبناء مكتب، تقوم بابكو نفسها بعملية البناء عبر شركات تابعة لها! النتيجة أن مئات الشركات الصغيرة والمتوسطة ستعاني من ضعف الطلب، وتراجع دوران حركة الأموال، وصعوبة توافر الفرص، وتدهور عملية التوظيف في القطاع الخاص، هذا بالضبط ما يسلكه جزء بسيط من القطاع الخاص، إذ يؤسسون لهم شركات ثانوية، بهدف إرساء المناقصات عليها، وعدم إعطاء فرصة للآخرين في السوق للاستفادة من حركة الأموال.

لنفترض أن شركة عقارات تمتلك مباني، عملها الأساسي تاجير الشقق والمكاتب، وهي تحتاج كل 3 سنوات إلى عملية صباغة للمباني التي تمتلكها، فبدل أن ترسي عقداً على شركة صباغة للمباني، تقوم هي بتأسيس شركة فرعية تابعة لها، وترسي العقد عليها، وبذلك تضمن أن الأموال لا تخرج من يدها، أو تاجر لديه مصنع ألمنيوم أو زجاج، بدل أن يرسي عقداً على شركة إعلانات لترويج منتجاته أو يدفع قيمة



عباس المغني

abbas.almughanni@alwasatnews.com

□ بدأ فكر خاطئ يتسلسل إلى القطاع الخاص، قائم على فكرة تدوير الأموال بين شركات ومؤسسات يمتلكها تاجر أو صاحب أعمال، وعدم السماح لدوران الأموال في السوق، تحت مبرر النمو ومضاعفة الأرباح.

للتوضيح؛ مقال يمتلك شركة مقاولات بناء، هذا المقال يدل أن يشتري مواد البناء من المحلات في السوق، يقوم بتأسيس شركة لبيع مواد البناء وبالتالي كل أمواله تذهب إلى هذه الشركة، أو بالمعنى الشعبي «يخرج المال من كيسه الأيمن ويدخله في كيسه الأيسر».

وهذا الفكر يشكل ضربة لنموذج الاقتصاد البحريني، الذي يقوم على فكرة تأسيس شركات كبيرة، وهذه الشركات توفر وظائف، وتحرك الاقتصاد من خلال إرساء عقود بملايين الدنانير على مئات الشركات المتوسطة والصغيرة التابعة للقطاع الخاص، وبالتالي تدور الأموال وتتحرك على نطاق واسع في السوق.

## «التفكير الناقد»... استراتيجية تربوية ملائمة لحقوق الإنسان



فاضل حبيب

أكاديمي بحريني

□ «أيها المعلم... درساك لا ينمي» التفكير الناقد «لدى الطالب»!

لطالما سمع المعلم هذه العبارة عقب كل زيارة صافية يقوم بها أحد الموجهين التربويين، أو فريق التقييم التابع إلى هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب.

هي عبارة في منتهى الضبابية والاجترار بالنسبة إلى كل معلم، لا من جهة المفهوم أو الدلالة، وإنما من جهة إمكانية التطبيق في الميدان التربوي المحكوم بظروف موضوعية معينة يعرفها المعلمون جيداً أكثر من غيرهم. يدرك الكثيرون أن المعلم قائد ميداني بامتياز، وهو الأقدم والأصلح على تشخيص الواقع المدرسي بعين بانورامية نفاذة ودقيقة، بعيداً عن كل الأدبيات والمفاهيم الفلسفية المجردة التي يتغنى بها البعض، والذين نطلب منهم - ولو لمرة واحدة فقط - أن يستمعوا للمعلمين قبل إصدار الأحكام المعلبة والجاهزة بحقهم، فغاية ما في الأمر - وهذه مشكلة كبيرة بدأنا ننعاني منها أخيراً - أننا نقوم بتقييم المعلمين في جملة من العموميات التي قد يصعب تحقيقها، ومن ثم نسلط على رقابهم سيف المساءلة!

تحيلوا معي لو أن معلماً طلب من الموجه التربوي، أو

ونشطة وجاذبة للمتعلمين، بحيث تخلصت من مشكلة الكثافة الطلابية في الصفوف الدراسية، والتي لا تزال نعاني منها في البحرين. إلى جانب ما ذكر، فقد خففت سنغافورة من أعباء المعلم التدريسية، لتتيح فرصة أكبر للتعليم وممارسة الأنشطة الصفية التفاعلية.

هذا الاهتمام بتنمية «التفكير الناقد»، يدفع بنا إلى التعامل معه من منطلق حقوقي، وخصوصاً عندما يقوم المعلم بتمكنين الطالب من إبداء الرأي المؤيد أو المعارض للمفاهيم ذات الصلة بحقوق الإنسان؛ لذلك كان من بين أفضل الممارسات لتعليم مبادئ حقوق الإنسان في المدارس.

تتميز استراتيجية «التفكير الناقد» في عملية تدريس مبادئ حقوق الإنسان بأسئلتها التي تقيس أعلى مستويات المعرفة، كالتركيب والتحليل والتقييم (إصدار الأحكام)، من قبيل: هل تؤدي ظاهرة عدم اصطاف الطلبة عند المقصف المدرسي لشراء وجبة الإفطار؟ إن كان الجواب (لا)، فمع أي حق من حقوق الإنسان يتعارض هذا السلوك؟ وما الدافع الذي يجعل الطالب يشترى لزميله، بدلاً من أن يحثه على الانضباط والوقوف كغيره في الطابور، تماماً كما هو حال سائر الطلبة؟ وما أثر هذا السلوك على ثقافته وحياته بوصفك طالباً؟ وهل هناك شعب متحضر يمارس هذه السلوكات الخاطئة؟ وغير ذلك من الأسئلة.

من الخطأ أن نفضل «التفكير الناقد» عن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وما إلى ذلك، فـ (جون ديوي) وهو أحد قادة الفكر التربوي، يرى أن «المنهج الذي يهدف إلى بناء مهارات التفكير النقدي سيكون مفيداً ليس فقط للمتعلم الفردي، لكن للجماعة أيضاً وللمديمقراطية بوجه عام».

حتى الأفكار التربوية الثورية التي تتبناها البرازيلي باولو فرييري - وإن كانت ذات أبعاد سياسية - كانت تدعو

أية جهة رسمية جاءت لتقيّم أداءه، تقديم درس نموذجي في مادة التخصص وفق معيار تنمية «التفكير الناقد» لدى الطالب، ماذا ستكون ردة فعل هذا المقيّم؟!

قبل سنوات، عندما قررنا تطوير نظامنا التعليمي في البحرين قمنا بنقل تجربة سنغافورة المتميزة بينيتها التعليمية القوية، وهذا التوجه صحيح وندعمه، لكن السؤال المطروح: هل من وقفة جادة، منا كمسؤولين وصناع قرار ومعنيين بعملية إصلاح التعليم، على أبرز التحديات التي واجهتها التجربة السنغافورية في مجال تنمية «التفكير الناقد» لدى الطلبة؟

لقد تنبّهت سنغافورة إلى مهارات التفكير العليا، و«التفكير الناقد» تحديداً، وتعاملت معها بمسؤولية وذكاء، بوصفها العنصر الرئيسي في عملية إصلاح النظام التعليمي، فقد قامت بجملة من المراجعات في هذا الاتجاه، منها: تقليص المواد الدراسية، والتركيز على الكفايات التعليمية الأساسية وحذف الحشو في المناهج التعليمية، في الوقت الذي لا يزال يؤكد أهمية التركيز في الامتحانات التحريرية الشهرية والمنتصف والنهائية على ما هو جوهر في المناهج الدراسية، والتخفيف من التفاصيل غير الضرورية، فالتعلم لا يُقاس بالحكم المعرفي بقدر ما يُقاس بتعلم الطالب كيف يفكر. لذلك وجب عدم تكرار اختبار الطلبة في الامتحانات النهائية فيما سبق وأن اختبروا في امتحانات المنتصف على صعيد المعلومات، وعليه؛ فقد باشرت سنغافورة إعادة تصميم نظم التقييم والامتحانات لتقيس مدى قدرة الطالب على إدراك وفهم وتطبيق وتطوير ما تعلمه، وليس في قدرته على التذكر والحفظ والاستظهار عن ظهر قلب كما كان معمولاً به سابقاً.

كما اهتمت سنغافورة بتوفير مناخات مدرسية منفتحة

إلى اعتماد (المنهج الحواري) كأساس للتشجيع على الفعل الإيجابي لدى الطالب بدلاً من حالة الصمت التي يعيشتها نتيجة وجود سلطة عليا تمارس ضده القهر (التلقين والحفظ). فقد كان يشدد على عدم الفصل بين الأفكار والممارسات التربوية في المدارس أو المجتمع، وأن على المربين أن يناضلوا في سبيل ذلك مع الأطفال والشباب، بل حتى على مستوى تعليم الكبار، وأفضل طريق للنضال في هذا المجال كما أشار في كتابه «تربية الحرية... الأخلاق، الديمقراطية، الشجاعة المدنية» هو أن تتمثل هذه الأفكار والقيم في الفضاء التربوي، وعلى مستوى علاقة المعلمين بالطلبة، والطريقة التي يجب أن يتعاملوا بها مع المحتوى الدراسي الذي يقومون بتدريسه.

ولو قدر لنا تطبيق استراتيجية «التفكير الناقد» في تدريس مبادئ حقوق الإنسان؛ فإن ذلك يعني تقاسم الأدوار بين كل من المعلم والطالب، فالمعلم يناقش طلابه ويستمع لآرائهم بشأن مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعلمة تناقش وتحاور طالباتها في مواد اتفاقية (السيداو)، ومعلمو ومعلمات التعليم الأساسي بالمرحلة الابتدائية يناقشون ويحاورون الأطفال الصغار في مواد اتفاقية حقوق الطفل وهكذا، وبالطريقة الميسرة والملائمة لكل مرحلة من المراحل التعليمية المختلفة.

مهما تعددت الآراء والاجتهادات؛ فإن استراتيجية «التفكير الناقد» في تدريس مبادئ حقوق الإنسان تتناسب مع مدخل الدمج (المنهج التكامل) أكثر من مدخل الوحدات الدراسية المستقلة، وعليه فلا بد أن يضع مصممو المناهج الدراسية نصب أعينهم مهارات التفكير العليا، وفي مقدمتها التحليل والتركيب والتقييم ولتحقق الغايات الكبرى التي من أجلها وجدت فلسفة التربية على حقوق الإنسان.